

## مقدمة:

شكلت التحولات التي شهدتها العلاقات والنظام الدوليين في فترة التسعينات من القرن العشرين تحولا في سياسات القوى الدولية من ناحية، وبداية مجموعة من المناظرات حول طبيعة تطورات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومنظومة القيم التي يطرحها، وتداعيات هذا الواقع على المنطقة المتوسطة من ناحية أخرى، إضافة إلى ذلك، بدأ الحديث عن ضرورة إيجاد قوى دولية أخرى تملأ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، لتعيد التوازن إلى السياسة الدولية، و ذلك في ظل تعاظم قوى دولية صاعدة، كانت في مرحلة زمنية سابقة تتحكم بالسياسة الدولية، و لكن نتيجة للتغيرات الدولية وللحربين العالميتين تراجع دورها لصالح قوى جديدة، و من هذه القوى الصاعدة الاتحاد الأوروبي.

كما تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي شهدته دول العالم الثالث مع نهاية الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين، حيث تزايدت معها حالات الانتقال من نظم لا ديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية، تقوم على التعددية السياسية، في إطار ما أسماه الأستاذ صامويل هنتجتون الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية في الربع الأخير من القرن العشرين.

و يعود هذا التطور الذي شمل كل مناطق العالم، بدرجات متفاوتة، إلى عدة اعتبارات، يمكن أن نذكر منها على الخصوص:<sup>1</sup>

- انعقاد المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان في فيينا في 1993 و كذا سلسلة من المؤتمرات الدولية الكبرى التي تم تنظيمها تحت رعاية الأمم المتحدة.
- تسارع حركة العولمة وآثارها على واقع حياة البلدان التي اعتبرت بحق أن ديمقراطية الحياة السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية تشكل أحد العوامل الأساسية في امتصاص الصدمات المختلفة التي تحدثها هذه العولمة.
- زيادة قناعة لدى جل دوائر القرار السياسي و الاقتصادي و الثقافي... بأن حقوق الإنسان لم تعد حكرا على الدول و إنما أصبحت تعني كل الفاعلين الدولية في الساحة الدولية.

---

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان، أشغال ملتقى الجزائر للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان و التنمية: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الجزائر من 18 إلى 20 مارس 2008، ص 19-21.

و بفضل هذه القناة تمكن العديد من الفاعلين(من الدول و المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام و النقابات و الباحثين و غيرهم) من دمج البعد الجديد لحقوق الإنسان ضمن اهتماماتهم لكونها أصبحت تشكل أحد الروافد الرئيسية التي تستند إليها العلاقات الدولية. و يمكننا أن نسوق مثالا على ذلك النصوص المتعلقة باتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و بين عدد من الدول الأخرى التي تؤكد هذا الاتجاه الذي يشكل فيه احترام حقوق الإنسان أحد المحاور الحتمية. و بالفعل فإن الانضمام لهذه الاتفاقية يتطلب أن تكون للبلد المرشح مؤسسات تتمتع بالاستقرار و الديمقراطية و سمو القانون و احترام حقوق الإنسان.

فهذه المتغيرات الدولية المتجهة نحو علاقات دولية معولمة فرضت منطق التعاون والرغبة في الوصول إلى أنظمة حكم منمذجة على أسس من الديمقراطية و قيم حقوق الإنسان، إضافة إلى رغبة القوى الكبرى في لعب دور أكبر في العلاقات الدولية و التي تبدأ بالعلاقات مع الوحدات الأقرب من حيث الإقليم و التاريخ، و هذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى الرغبة في لعب الدور الرئيس و الداعم للتحويلات الديمقراطية في الضفة الجنوبية للمتوسط من أجل الوصول إلى إرساء علاقات تعاون بين طرفين متجانسين من حيث طبيعة نظام الحكم و/أو من حيث درجة التنمية دون الخوض في النقاش الدائر حول أسبقية الديمقراطية على التنمية الاقتصادية أو العكس.

### تبرير اختيار الموضوع

هناك أسباب محددة دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع تنقسم إلى أسباب موضوعية أخرى ذاتية:

### المبررات الموضوعية:

- تزايد الاهتمام بعمليات التحول الديمقراطي في الأقطار العربية تحت ضغط القوى الخارجية في العالم (المشروع الاورو-ومتوسطي مثلا)، خصوصا مع المحاولات المتكررة من طرف الأنظمة العربية لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بأبعاده المختلفة.

- تنامي النقاش على المستوى الدولي، وبالتحديد في إطار التنمية الدولية حول الديمقراطية، الديمقراطية و الحكم الراشد كمقاربات لتحقيق التنمية البشرية، و التنمية المستدامة، و هذا ما ظهر في مؤتمرات الدول المانحة، و مؤتمرات و برامج الأمم المتحدة و المؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية، حيث تم ربط مساعدات التنمية بتطبيق إصلاحات تقوم على الديمقراطية و الحكم الراشد، أو ما يسمى في أدبيات التنمية بالمشروطية السياسية كاستمرار لبرامج التعديل الهيكلي، و ذلك من خلال إعادة سياسات و استراتيجيات لتنفيذ هذه التصورات، و وضع معايير لقياس الحكم.

- الرغبة في التحقق والتأكد من إمكانية أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورا فاعلا في تحقيق دعم فعلي لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

### المبررات الذاتية:

- تتبع من الانتماء والميل الشخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر، حتى يمكن المساهمة ولو بالقليل في بلورة تصورات تساهم في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر.

- محاولة إيجاد إجابة مقنعة لما يبدو تناقضا في سياسات دول الاتحاد الأوروبي المتراوحة بين التوسع نحو الشرق من جهة، والانفتاح على الجنوب من جهة أخرى، تناقض بين الهوية و المصلحة الغربية الأقرب إلى الأطلسية، و سياساتها تجاه المنطقة العربية عامة و المغرب العربي و الجزائر خاصة، ما جعل بعض التحليلات تنساق وراء طرح يصور المشروع الأوروبي في مواجهة المشروع الأمريكي في المنطقة العربية.

### إشكالية الدراسة:

يرتكز الاهتمام لدى دارسي العلاقات الدولية على البحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تحليل الظواهر الدولية، و إشكالية هذا البحث لا تخرج عن هذا النطاق، و عليه تكمن إشكالية هذه الدراسة في البحث في مدى قدرة دول الاتحاد الأوروبي في لعب دور في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، من خلال طرح السؤال المركزي التالي:

ما هي انعكاسات الشراكة الاورو-جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر؟

و للإجابة على هذا السؤال تم تفكيكه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

### خارجيا:

- هل شكل المحيط الدولي الجديد بآلياته و وحداته فضاء ملائما لحدوث التحول الديمقراطي؟

- ما هي آليات دعم الشراكة الاورو-جزائرية للتحول الديمقراطي في الجزائر؟

- هل دعم الاتحاد الأوروبي للتحول الديمقراطي في الجزائر نابع من رغبة أوروبية في ديمقراطية الجزائر، أم أن هناك رهانات و أبعاد أخرى تعكس استمرارية الاهتمام بالجزائر؟

### داخليا:

- ما هي خصوصية النظام السياسي الجزائري، وما مدى قابلية بيئته الداخلية للتفاعل مع مخرجات بيئته الخارجية؟

- هل ترتبط عملية التحول الديمقراطي بصيغة تنموية معينة بحيث يشكل غياب هذه الصيغة عائقا أمام التأسيس لهذه العملية ؟

بناء على السؤال المركزي و الأسئلة الفرعية فإن البحث يتطلع إلى اختبار الفرضيات التالية:

#### الفرضية المركزية:

تشكل العولمة و ما تضمنته من حركية التعاون الدولي من جهة و الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي من جهة أخرى، محددًا رئيسيًا لتوجه الاتحاد الأوروبي نحو دعم التحول الديمقراطي في الجزائر.

#### الفرضيات الفرعية:

- يسعى الاتحاد الأوروبي في سياق الشراكة الاورو-جزائرية، إلى ترميم النظام السياسي الجزائري حسب قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان.

- تعتبر الشراكة الاورو-جزائرية جانبا من جوانب استراتيجيات و سياسات دول الاتحاد الأوروبي، التي تستجيب لتحديات فترة ما بعد الحرب الباردة.

- كلما كانت البيئة الداخلية مهيأة للتفاعل مع تأثيرات البيئة الخارجية، كلما كانت عملية التحول الديمقراطي أسرع و أنجح.

- توجد علاقة سببية سلبية بين اختلاف التشريعات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، و بين قدرتها على دعم التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال الشراكة الاورو-جزائرية.

#### أهداف الدراسة:

تظهر أهمية أي دراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه، و الإشكالية التي تطرحها، و النتائج التي يتم التوصل، إضافة إلى أثرها في النقاشات المهمة بنفس الموضوع، و في الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بوجه عام، سواء ما يتعلق بشرح و توضيح الأفكار الغامضة، أو إضافة أفكار جديدة في الإطارين المعرفي و العلمي بشأن الظاهرة المدروسة، خصوصا إذا كانت افتراضات و نتائج الدراسة تستجيب لمتطلبات البيئة المستهدفة.

الأهداف العلمية: إذا كان دافيد ايستون قد دعا إلى تسييس العلم من خلال ربطه أكثر بالواقع، فإن هذه الدراسة ستحاول الانتقال من مستوى وصف مسار التحول الديمقراطي في الجزائر و العلاقات الاورو-جزائرية في إطار الشراكة، إلى مستوى إعطاء الوصفة المناسبة لاستفادة وطنية أكبر من

الشراكة الاورو-جزائرية سواء على مستوى مسارات التعاون أو على مستوى دعم الديمقراطية، و ذلك في ضل ازدواجية التوجه الأوروبي بين السعي إلى تدعيم و تعميق مساره الاندماجي و توسيعه نحو الشرق، و إعادة طرح علاقاته مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

#### الدراسات السابقة:

بعد البحث حول مختلف الدراسات التي لها علاقة بالموضوع، سواء على مستوى أقسام العلوم السياسية أم أقسام تخصصات ذات الاهتمام بالموضوع، تأكد أن بعض هذه الدراسات اهتمت بالتحول الديمقراطي، و البعض الآخر تناول الشراكة الاورو-جزائرية ، كموضوعين مستقلين للدراسة، و لم يتم العثور-في حدود العلم-تجمع بين هذين المتغيرين في سياق ما يسمى ب"المؤثرات الخارجية في التحول الديمقراطي".

ففي إطار التحول الديمقراطي يمكن الإشارة إلى ما يلي:

#### دراسة عمر فرحاتي :

و قد جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "إشكالية الديمقراطية في الجزائر"، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في فرع التنظيمات السياسية و الإدارية مقدمة بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 1992 و قد جاءت إشكالية هذه الدراسة كالتالي: هل يجوز تسبيق الأمور الاقتصادية على الأمور السياسية؟ و هل هذه النظرة الليبرالية قادرة عند التمسك بها على حل مشاكل الجزائر؟ و هل التوجهات الكبرى للقوى السياسية و طبيعة تحركها تساعد في تجذير الديمقراطية و إرساء قواعدها في الجزائر؟

#### دراسة أحمد طعيبة :

وهي دراسة موسومة ب"دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي -حالة الجزائر-" وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في فرع التنظيمات السياسية و الإدارية مقدمة بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2007، و قد سعت الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي و عدد من الأسئلة الفرعية ، حيث تمثل السؤال الرئيسي فيما يلي :ما هو تأثير المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي في الجزائر؟

#### دراسة إسماعيل قيرة وآخرون

تحت عنوان "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، وقد قام بهذه الدراسة فريق بحث مكون من إسماعيل قيرة، فضيل دليو، علي غربي، صالح فيلالي و برهان غليون مقمدا. وقد جاءت هذه الدراسة

في سياق دراسة شاملة يقوم بها "مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية" ، الذي يتخذ من أكسفورد مقرا له -على عدد من الدول العربية التي بدأت الانفتاح السياسي، وقد كانت أولى الدراسات التي يتم إنجازها، هذا الكتاب الذي نحن بصدد التطرق إليه، و هو من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية في جانفي 2002.

**دراسة سليمان الرياشي و آخرون:**

و هي دراسة معنونة ب "الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية" صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية لسنة 1999 ، و هي من انجاز مجموعة من المفكرين العرب من بينهم باحثين جزائريين، حيث قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام الأوضاع السياسية، الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، والأوضاع الثقافية .

و بخصوص الشراكة الاورو-جزائرية ، يمكن الإشارة إلى :

**دراسة يوسف أمال:**

و هي دراسة موسومة ب"العلاقات الاورو-مغربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة" و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في القانون الدولي مقدمة بكلية الحقوق بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2005/2006، و قد سعت الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي و عدد من الأسئلة الفرعية، حيث تمثل السؤال الرئيسي فيما يلي:

هل إطار التعاون الجديد يختلف عن صيغة التعاون السابقة، و هل يضمن حقوق البلدان المغربية، أم أنه مجرد إعادة بعث لصيغة التعاون الدولي السابقة التي كانت سائدة إبان فترة السبعينات؟

**دراسة عمورة جمال:**

تحت عنوان: "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطة"، هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2005/2006، حيث خصص فصلا كاملا لمناقشة واقع الشراكة الأورو -جزائرية.

إضافة إلى بعض المراجع باللغة الأجنبية مثل:

-Aomar Baghzouz Les Relations Europe-Pays Du Maghreb.Mutations, Enjeux Et Implications. Bilan D'un Demi-siècle (1956-2006) Thèse Pour L'obtention Du Doctorat D'état Es Sciences Politiques Option Sciences Des Organisations, Université D'Alger Faculté Des Sciences Politiques Et De L'information Département Des Sciences Politiques Et Des Relations Internationales Année Académique : 2006-2007

-Melanie Morisse-Schilbach, L'Europe Et La Question Algérienne, Paris :Presses Universitaire De France, 1999 .

-Abd-El-Kader Sid Ahmed, Un Projet Pour L'algerie : Element Pour Reel Partenariat Euro-Mediterraneen, Paris :Publisud , 1995.

-Martin Verlet, Cooperer Avec L'algerie, Paris :Publisud , 1995.

### الإطار النظري:

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن وإلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، وهذا نتيجة للطبيعة اللامستقرة لموضوع العلوم السياسية والتعدد المتزايد للسياسة الدولية لذا كان من الضروري اعتماد مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية من خلال التطرق إلى هذه النظريات على شكل أطر تحليلية ومعيارية، ولما كانت إشكالية هذا البحث مركبة من متغيرين، وجب اللجوء إلى النظريات المحللة لكل متغير على حدا.

### الإطار المنهجي:

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة، تتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة<sup>1</sup>، و أن طبيعة الموضوع و الأهداف المحددة من خلاله تفرض على الباحث أن يتبع منهاجا دون آخر، كما أن الظواهر السياسية و الاجتماعية عموما ظواهر معقدة، مركبة، ومتعددة الأبعاد، ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد، لذا تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية مركبة تتضمن المناهج التالية :

**المنهج المقارن:** تعد المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزء أساسي من البحث العلمي، و كما قال اليكسيس دو طوكفيل Alexis de Tocqueville أن العقل لا يعرف أن يدرس إلا من خلال إجراء المقارنات، و على هذا الأساس يحاول البحث أن يقارن بين مدى تطابق الأسس النظرية لمفهوم التحول الديمقراطي و التزامات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال من جهة، و مختلف المجهودات و الإجراءات الجزائرية لإرساء هذه الأسس من جهة أخرى.

**منهج تحليل مضمون:** و يظهر استخدام هذا المنهج من خلال تحليل النصوص القانونية و الدستورية الخاصة و المتعلقة بالتعددية السياسية، و أيضا من خلال تحليل إعلان برشلونة و اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في شقيهما السياسي و المتعلق بحقوق الإنسان و الديمقراطية .

<sup>1</sup> محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترايات الأدوات، الجزائر( د د ن)، 1997، ص-ص 71-124

## الإطار المفاهيمي:

من خلال موضوع الدراسة، يظهر أن هناك مصطلحين أساسيين، هما الشراكة باعتباره المتغير المستقل، و التحول الديمقراطي باعتباره المتغير التابع، و هما مصطلحين يكتسيان دلالة واسعة.

## مفهوم التحول الديمقراطي:

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقاً بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المتخلفة كشرط لإرساء نظام ديمقراطي فيها، حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعاً زمنياً للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولاً، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانياً، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ<sup>1</sup>.

## مفهوم الشراكة:

يرمي مفهوم الشراكة إلى بناء فضاء اقتصادي و أممي أوروبي، يستجيب لديناميكية العولمة/الإقليمية، حيث وضعت ندوة برشلونة القواعد لمسار قصد خلق إطار يجمع الاتحاد الأوروبي من جهة و 12 دولة متوسطة من جهة أخرى، وتم فيها الاتفاق على خلق آلية هدفها متابعة و دفع هذا المسار إلى الأمام<sup>2</sup>.

يعرف ناصف يوسف حتي الشراكة بأنها :

" نهج أوروبي للتحالف مع الدول التي كانت في وقت ما ضمن دائرة النفوذ الأوروبي، بأسواقها ومواردها الأولية وبما فرض عليها من ثقافة ولغة"<sup>3</sup>، فالشراكة كمشروع، وضعت الأرضية المشتركة لبعث مسار من التعاون يراد له أن يكون شاملاً، بمعنى أن لا يطبق فقط على المستوى الاقتصادي المالي، بل يشمل أيضاً المجالات السياسية والأمنية، إضافة إلى المسائل الاجتماعية والإنسانية.

## التقسيم الهيكلي للبحث:

استناداً إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعية، سيتم تناول الدراسة وفقاً للبناء المنهجي

التالي:

<sup>1</sup> هدى متيكس، " دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر: علي الدين هلال دسوقي) القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999 ، ص135 .

<sup>2</sup> مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص92

<sup>3</sup> ناصف يوسف حتي، " المأزق العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 215، مارس 1996، ص94.



## مقدمة

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي و النظري للبحث

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي و النظري للشراكة الاورو-جزائرية

المطلب الأول: التأسيس المفاهيمي

المطلب الثاني التأسيس النظري

المبحث الثاني: التأسيس المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي

المطلب الأول: حول مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: المداخل النظرية للتحول الديمقراطي

المطلب الثالث: عوامل التحول الديمقراطي

الفصل الثاني: تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة

المطلب الأول: اتفاقية التعاون 26 أبريل 1976

المطلب الثاني : ندوة برشلونة كإطار مؤسستي لمنطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية

المبحث الثاني : مفاوضات الشراكة الأوروبية-الجزائرية

المطلب الأول: مضمون مشروع التفاوض

المطلب الثاني: الخصوصية الوطنية و المطالب الجزائرية

المبحث الثالث: اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر

المطلب الأول: أولوية الاتحاد الأوروبي في المعاملات الجزائرية

المطلب الثاني: جوانب الاتفاق الأوروبي-الجزائري

الفصل الثالث: مسار التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر بين المتطلبات الداخلية و المؤثرات الخارجية

المطلب الأول: المتطلبات الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الثاني: المتغيرات الخارجية في التحول الديمقراطي في الجزائر

**المبحث الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**

المطلب الأول المؤشر الدستوري

المطلب الثاني: المؤشر الانتخابي

**الفصل الرابع: دور الاتحاد الأوروبي في دعم التحول الديمقراطي في الجزائر**

**المبحث الأول: التزامات الاتحاد الأوروبي في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان**

المطلب الأول: التزامات الاتحاد الأوروبي ضمن الإطار متعدد الأطراف

المطلب الثاني: التزامات الاتحاد الأوروبي ضمن الإطار الثنائي

**المبحث الثاني: مجهودات الجزائر**

المطلب الأول: في مجال حقوق الإنسان

المطلب الثاني: في مجال سيادة القانون

**المبحث الثالث: تقييم الشراكة الاورو-جزائرية و انعكاساتها المستقبلية على مسار التحول**

**الديمقراطي في الجزائر**

المطلب الأول: تقييم الشراكة الاورو-جزائرية

المطلب الثاني: الانعكاسات المستقبلية للشراكة الاورو-جزائرية على مسار التحول

**الخاتمة**